فكيف تقدم ما هو فرع عليه ويحتمل ان الممنوع صفة للموصوف
فنايب فاعله ضمير عايد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور
اي الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا تكلف كبير وفي
الذي قبله الفصل بين الموصوف والنعت باجنبي واعسف منهما
جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف اي التقديم الممنوع
مخبر عنه في المعنى فزيد في مررت بزيد او جاء غلام
زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثاني بان له
غلاما وانما لم يكتفوا عن التعبير بالجر بالتعبير بالاخبار عنه
لوضوح الجر وبخلاف كونه مخبرا عنه   معانيه الاربعة
اي الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالته على امكنية
الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المونث السالم
مقابلا للنون في جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة
على تقدير مضاف او هي لادنى ملابسة واطلاق معنى الشيء
على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم
لا ينافي في غير الاسم اما الدلالة على امكنية الاسم والدلالة
على تنكيره فظاهرتان واما كونه في جمع المونث السالم
مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان
جمع مذكر ولا جمع مونث حتى يتصور فيه ذلك واما كونه
عوضا فلان الوصفية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا
يعقبها جملة او عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما
او عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو اخر الاسم الممنوع
من الصرف   فلان المنادى مفعول به قال شيخنا السيد
ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور

تعالوا

تعالوا

المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره انادي وقال ابن
كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير انتهى
وفي حاشية السيوطي على المغني ان بعضهم ذهب الى ان احرف
النداء اسما افعال متحملة لضمير المتكلم   والمفعول به لا يكون
الا اسما اورد عليه امران الاول انه كان ينبغي ح التعبير بمطلق
المفعولية لا بخصوص النداء واجاب ابن هشام بان تلك
علامة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث
فيه سم بانه ان اراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف
النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم او كونه مدلولها
مطلوبا اقباله ففي ادراك المبتدي اياه دون المفعولية نظر
ظاهر الثاني ان المفعول به قد يكون جملة نحو ظن زيدا
ابوه قايم ونحو قال زيد حسبي الله واجيب بانها مفرد
في المعنى لان المعنى اظن زيدا قايم الاب وقال زيد هذا
اللفظ او هذا المقول وبدل لهذا ما سينقله ان التحقيق
ان الجزء في نحو نطقي الله حسبي من قبيل الجملة المفردة واستبعاد
البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير متجه
وهو لا يكون الا للاسم لان وضع الفعل على التنكير
والابهام والحرف غير مستقل   بتا الفاعل اشار الشارح بهذا
الى انه ليس المقصود بقول المص بتا فعلت خصوص التا
المضمومة او خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل
مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية او المجاز
المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ... ويا افعلي ونون اقبلن
وقوله نحو ايتنهي ضم التاء في عبارته لما مر ان الدور بين الفتح